أممية العمال والشعوب

وثيقة عمل IWP[1]

العالم في أزمة؛ تغيير النظام العالمي جذريًا ممكن، بل واجب، ولن يحدث ذلك من تلقاء نفسه، لذلك يجب على القوى المناهضة للرأسمالية والإمبريالية أن تقوم بعملية طويلة وصعبة من النضال الدائم على جميع المستويات لبدء التحول الاشتراكي العالمي. سوف يتضح ذلك ويقوم به بشكل أساسي الجنوب العالمي، حيث تكون ظروف الأزمة أكثر حدة، ولكن بالتحالف الوثيق مع التقدميين في الشمال العالمي، إذ يمكننا معًا الاستفادة من الصراعات والتناقضات الداخلية للرأسمالية المعاصرة.

ونظرًا لعمق الأزمة وطبيعتها في هيكل النظام، فإن النظام العالمي يمر بتغيير عضوي كبير، مستقل عن الفعل البشري؛ إذ تواجه نماذج "الاقتصاد" و"التنمية" و"العولمة" تحديات تتمثل في: ١) الانهيار البيئي، ٢) التركز العالمي للثروة، ٣) الأوبئة، ٤) الأزمات المالية وزيادة الفقر وعدم المساواة. وتشهد المرحلة الراهنة بزوغ سياق عالمي جديد متعدد الأقطاب من رحم توجهات أزمة العولمة النيوليبرالية، وهو ما ينعكس بشكل رئيسي في تحول تراكم رأس المال نحو آسيا. ويمكن أن يؤثر ذلك بشكل كبير على توازن القوى بين "أسياد العالم" والقوى التقدمية.

وما نشهده اليوم في الحقيقة، يخبرنا بأنه من المستحيل التنبؤ باتجاه التغيير العضوي، الذي يمكن أن يؤدي بسهولة إلى إبادة بيئية، أو نزوح جماعي، أو حرب، وانقراض الإنسان، أو انتقال طويل الأمد نحو نظام تقدمي، وذلك على وجه التحديد لأنه لا يتوسط فيه الإنسان.

وحتى لو كان من المرجح أن يتم بناء نظام عالمي بديل ما بعد الرأسمالية، في ظل ظروف كوكبية متدهورة، فهناك العديد من أشكال التغيير الجذري التي يمكن البدء بها لتوجيه انهيار النظام نحو عالم جديد وأفضل. وأحد الخيارات لتحقيق ذلك هو التفكيك التدريجي للتسليع على مستوى النظام بأكمله، وتفكيك العولمة الحالية، وإعادة التشاركية، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، وهو ما سيظهر من خلال الوعي المرتفع بالعوالم البديلة الممكنة.

السيناريو الآخر، هو مجموعة من الثورات الوطنية التي تصادر بشكل فعال الشركات العابرة للحدود، وتسيطر على إكسير العمل الحي، والطبيعة، وأثمن مواردها، وتعيدها إلى شعوب العالم من خلال التنشئة الاجتماعية الخضراء للاقتصادات.

وفي الشمال العالمي، قد يكون استغلال اللحظات المتكررة للأزمة الرأسمالية، واعتماد رأس المال الخاص على عمليات الإنقاذ العامة من أجل السيطرة على المرتفعات المسيطرة في الاقتصاد والتمويل والصناعة، وهو بمثابة بوابة إلى مستقبل أفضل، ويؤدي بالضرورة إلى تخفيف الضغوط الإمبريالية على الجنوب العالمي.

وهذا ما رأيناه في عمليات إنقاذ البنوك خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧، وعمليات إنقاذ الشركات خلال جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) عام ٢٠٢٠، والتدخل الكبير من الجانب الحكومي، الأمر الذي استلزم المنافسات العالمية الحالية، وفي الحقيقة كانت كلها فرص ضائعة في صدد انطلاق عملية التغيير المطلوبة.

أخيرًا، فإنه من الأهمية بمكان الإصرار على التعويضات الجماعية المستحقة عن العبودية والاستعمار والاستعمار الجديد والإبادة البيئية والليبرالية الجديدة والعديد من جوانب القمع الأخرى، التي عاشها الجنوب العالمي بفعل القوى الامبريالية الشمالية.

إننا نرى كل هذه السيناريوهات تتكشف ضمن إطار ثلاثي القارات من التقارب السياسي، على المستويات القانونية والاقتصادية والسياسية. وينبغي لهذه العملية أن تعيد تعريف طبيعة العلاقات الدولية، مع وضع المسائل المتعلقة بالعرق والطائفة والجنس والأرض والمسائل الزراعية والبيئية في قلبها.

إن المدى الذي تتطلبه عملية "فك الارتباط" مع الإمبريالية - وفي الواقع الدوائر التدميرية للرأسمالية - سيعزز الحاجة إلى السيادة في الفترة المتوسطة، مع نضوج المشاريع الوطنية التقدمية ذات الأهداف والطموحات الأممية.

تقدير حالة اليسار عالميًا وفي المناطق التي يعيش فيها الناس

في جميع أنحاء العالم، لا يزال اليسار يتمتع بإمكانات كبيرة، لكن تشرذمه، وفي بعض المناطق التوجه الأوروبي المركزي القائم على مواصلة إضعافه يشكلان عائقًا وتحديًا كبيرين. وعلى الرغم من ذلك، فإن اليسار موجود كمجموعة رائعة ومعقدة من القوى الاجتماعية والميول الإيديولوجية الغنية.

إن الطريق إلى الأمام يجب أن يتجاوز الخلافات التي تقسم اليوم النقابات العمالية والأحزاب والمجموعات والأفراد، مما يؤدي إلى عدم وجود أي استراتيجية عالمية مشتركة أو متماسكة. وتختلف أسباب هذا التشرذم من منطقة إلى أخرى؛ ففي الشمال العالمي، يتناسب عدم التمكين النسبي للحركة العمالية مع مجتمع لا يزال يتمتع بامتيازات العولمة التي أدت إلى نقل تكاليف إضعاف النقابات العمالية إلى الخارج. وهناك، استمرت المنظمات اليسارية، حتى لو كانت تتمتع بمكانة نسبية بناء على رؤية المستوى الجزئي للنضال، وحتى لو لم تتنافس بشكل كافٍ مع الفردية الليبرالية التي تبدو أحيانًا غير قادرة موضوعيًا على احتوائها.

وبشكل عام، تتمتع المنظمات اليسارية الشمالية أيضًا باتصال وفهم ضعيفين لتجارب الحركات اليسارية والاجتماعية في الجنوب العالمي، والتي تميل إلى رفضها باعتبارها سلطوية و/أو إقصائية. في الجنوب العالمي، تم إضعاف الحركات التقدمية بسبب الإمبريالية والليبرالية الجديدة والقوى الكمبرادورية (الاستعمارية والاستعمار الاقتصادي)، وكذلك بسبب إجهاض تجارب التنمية الوطنية والشعبية المختلفة، لذا ينبغي أن يكون هناك المزيد من الروابط الشخصية والتعاون بين الرفاق من مواقع جغرافية مختلفة.

ومع ذلك، لا يزال الفضاء الثلاثي القارات[2] هو المكان الذي نرى فيه التناقض المناهض للنظام العالمي، ويعد بتجديد محتمل لجبهة أممية. إن كل عملية إعادة تسييس ديمقراطية لجزء من جماهيرها الضخمة توفر فرصًا ثورية تحمل إمكانية التوسع. وفي تلك الانتفاضات، يفتقر اليسار إلى القيادة والتواصل مع الجماهير. على سبيل المثال - اعتمادًا على التجارب المختلفة - غالبًا ما يُترجم ذلك بغياب النقد الذاتي، فضلاً عن القدرة على احتواء فيروس الليبرالية.

في مجتمعات الجنوب والشمال، يعاني اليسار من التفكك المتزايد للرابطة الاجتماعية، والثقة في التضامن السياسي، بينما تتزايد المخاطر الناجمة عن صعود الطائفية، والتآمر، والعنف، والتهديد بـ"شمولية الدولة".

إن أزمة المشاريع الشعبوية الوطنية، ودولة الرفاهية التقليدية التي تدعمها الديمقراطية الاجتماعية، بل والفشل الأوسع في السيطرة السيادية على الدولة، كلها تعكس العجز في مواجهة الشعبويين الناشئين المناهضين للديمقراطية و/أو القوى الوطنية الرجعية المعادية للأجانب، التي أثارت استياء الشعب، من اليسار العالمي.

إن إعادة بناء يسار عالمي قوي تعني ضمنًا مشاركة الشعوب، إذ توجد حركات جماهيرية داخل أو خارج اليسار الذي حدد نفسه بنفسه. ومنذ الأزمة المالية العالمية، شهدنا دورات ديناميكية جديدة من الصراع والتعبئة الجماهيرية العالمية على مستوى قياسي، صحيح أنَّهم مجزأون ولكنهم نشطون (هناك مجموعات مخصصة للفلاحين، وحقوق المرأة، والهجرة ومناهضة العنصرية، ومناهضة الاستبداد، والعدالة الاجتماعية والعدالة المناخية، والحريات الديمقراطية، والحريات المدنية، وما إلى ذلك). هذه المجموعات في كثير من الأحيان تفتقر إلى توليفة من التفاهمات على القضايا المترابطة. كما أنها تقتصر في كثير من الأحيان على مستوى النشاط في الشوارع، الذي يفتقر إلى التنظيم السياسي أو الجذور في مكان العمل أو كليهما. وغني عن القول أنها تقتصر أيضًا في معظم الأوقات على دول قومية منفصلة. ويرهقون أنفسهم في مواجهة قضايا الخلافات الأيديولوجية، وتحديات أخرى مثل الأمن والهوية ومواجهة الفاشيين.

وأخيرًا، فاليسار في الجنوب العالمي يقتصر عادةً على شرائح "متوسطي الدخل" المتعلمة في المناطق الحضرية من الطبقة العاملة، وبالتالي تفتقد قدرتها على إحداث تغيير جذري، بينما البروليتاريا العالمية[3]، وطبقة البروليتاريا الرثة[4] الكبيرة غارقة في نضالاتها اليومية من أجل البقاء لتلبية حتى الاحتياجات الأساسية.

وكما ثبت خلال جائحة كوفيد، كان من الممكن أن تنضم كل هذه القوى إلى حركة مقاومة عالمية لمحاربة الرأسمالية المعاصرة؛ لكن العديد من الأشخاص والحركات تحولوا إلى رفض السلطات الحاكمة، وبدوا أقل قابلية لتولي زمام الحكم، حتى لو كان الأمر من خلال أجندة يسارية لاستبدال الدخل وتعزيز الصحة العامة.

ولنا في وباء كوفيد ١٩ المستجد خير مثال، حين قيل الكثير من الأكاذيب وحققت شركات الأدوية الكبرى أرباحًا تكاد تكون خيالية الحجم، بينما كان من الممكن استغلال فترة الجائحة في تحويل المجتمعات نحو اليسار.

في ظل هذه الظروف الصعبة، كان اليسار في حالة غليان عالمي، في جميع أنحاء العالم؛ لكن الجرأة على هزيمة رأس المال، والعنصرية، والإمبريالية، والسلطة الأبوية، والكوارث البيئية، وكراهية المثليين، وكراهية الأجانب، وغيرها من سمات أجندة الجناح اليميني، تتطلب خيالاً يساريًا جديدًا، بديلاً لمفهومي "الحداثة" و"التنمية"، الذين فقدا مصداقيتهما، فضلاً عن الإبداع في العملية النضالية.

التقاربات العميقة وأشكال المقاومة الجديدة، تجعل بناء النظام التقدمي الديمقراطي واجبًا، وأهم أسسه الجوانب التي تراعي العدالة والمساواة، والبيئة، والنساء، ومناهضة العنصرية، وذلك في الوقت نفسه الذي ننضم فيه إلى السعي المطلوب في جميع أنحاء العالم من أجل إيجاد طريقة تدريجية للخروج من الأزمة الراهنة؛ إذ لا يزال اليسار وحده ما يجسد السعي إلى الوحدة ضد استعمار السلطة، ولا يزال اليسار يتحرك

نحو إنسانية متحولة متناغمة مع الطبيعة. وسنظل داعمين للأشكال والإجراءات الأكثر تحويلية التي تعارض الرأسمالية أحادية القطب، والتفكير الإمبريالي.

نحن بحاجة إلى حركة ونوع جديد من التنظيم

الهدف هو بناء حركة تقود الحركات، ذات هيكل تنظيمي للشعوب العاملة والأمم المضطهدة في العالم. يجب أن تكون نقطة البداية لهذه الأممية هي التقارب بين القارات الثلاثة (آسيا، إفريقيا، أميركا اللاتينية) كشرط مسبق للوصول إلى المنظمات المتمركزة في الشمال. وينبغي أن تسترشد بالحقوق المناهضة للرأسمالية، والحقوق الاجتماعية، وفي الواقع جميع حقوق الإنسان بما في ذلك المبادئ المناهضة للعنصرية، ومناهضة التمييز على أساس النوع (ذكر/أنثى)، والحقوق البيئية.

وهذه الحركة القيادية، تسعى إلى تجاوز تجزئة الحركات الاجتماعية والسياسية المحصورة وطنيًا واجتماعيًا. كما تسعى إلى التغلب على القيود السياسية للمبادرات الأخيرة للحركة المناهضة للعولمة والتي فشلت أيضًا، مثل "المنتديات الاجتماعية العالمية"، بسبب عدم إشراك القوى السياسية، وعدم تطوير إطار متماسك لمطالب عالمية واضحة.

وينبغي للحركة القائدة لكل الحركات هذه أن تتعلم من تاريخ الأممية، خاصة مع ظهور تنوع في الاتجاهات والأفكار. وبما أنها تأخذ شكلاً تنظيميًا محددًا، فيجب أن تسعى إلى التقارب بين الحركات الاجتماعية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية والجمعيات الأخرى.

كانت قوة الأممية الأولى تكمن في تطوير المطالب العالمية التي كانت مفهومة في جميع أنحاء العالم، مثل المطالب العشر: يوم عمل لمدة ثماني ساعات، والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وكذلك الحقوق الديمقراطية مثل "الاقتراع العام". واليوم، فإن بناء مثل هذه الحركة وهذا التنظيم لابد أن يكون بمثابة عملية لعقد تجمع عالمي للأحزاب والحركات السياسية والمواطنين. وعملية التقارب تتطلب ديمقراطية تشاركية وسيطرة من القاعدة، مع التركيز بشكل خاص على تقاطع القارات الثلاثة.

ومهمة مثل هذه المنظمة السياسية هي المساهمة في التحول التدريجي للعالم. كما تسعى المنظمة جاهدة إلى معالجة البنية الاستعمارية والإمبريالية للرأسمالية، والتسلسلات الهرمية غير المتكافئة للإنسانية، وإنهاء العنصرية الهيكلية والنظامية، وحماية البيئة والبشرية. ويجب أن تكون نقطة البداية لهذه الأممية هي التقارب بين الثلاث قارات كشرط مسبق للتواصل مع المنظمات المتمركزة في الشمال، بما في ذلك الهيئات اليسارية العابرة للحدود الوطنية القائمة بالفعل.

كما ينبغي على الحركة أن تعزز النقاش متعدد الأطراف، والبحوث الاستراتيجية، والتواصل بين أعضائها، لتطوير المواد الإعلامية، والقيام بالعمل اليساري التربوي لنشر الأفكار وتبادلها. وينبغي لها تنسيق الحملات والتضامن العابر للحدود الوطنية، والجمع بين دعم المقاومة والتصور المسبق للعلاقات الاجتماعية الجديدة في المجتمعات. ويمكن لمثل هذه المنظمة الدولية أيضًا تطوير تدريب الكوادر.

حشد القوى التقدمية والجماهير بشكل عام

يتمثل دور الحركة القائدة (التي ستكون منظمة أممية عابرة للحدود المحلية) في دعم ودمج النضالات على المستويات المحلية والوطنية والدولية، للاستفادة من تعدد الخبرات الموجودة بالفعل، بدءًا من الجنوب العالمي، من خلال دمج دروس الماضي وتدريب الكوادر من أجل العمل القيادي في المجتمع.

ومن الضروري تجاوز الانقسام الحالي دون تدمير أصالة وتاريخ كل مكون، ودون إبعاد هذه الحركة عن الجماهير. وقد يتضمن ذلك تجنب بعض مشاكل اليسار المعاصر، مثل إعطاء الأولوية المفرطة للثقافة (على حساب عدم إعطاء الأولوية لتحررنا السياسي والاقتصادي والبيئي) أو التركيز على قضايا الهوية بدلاً من المسألة الاجتماعية.

وعلينا أن نحدد ما يوحدنا كقوى تقدمية، لتحويل هذه القيم والرؤى السياسية إلى محاور عمل. كما أنه علينا أن نحترم ظروف كل منطقة وخصوصيات كل قارة. ومن خلال القيام بذلك، سيكون من الممكن إيجاد أفضل السبل للتعبير عن المقاومة. ويمكن وضع هذا التعبير موضع التنفيذ من خلال برنامج عمل منسق، وإدخال أساليب ديمقراطية والعمل دائمًا بشفافية. كما يجب أن تكون مسؤوليات المشاركين في المشروع واضحة.

في عالم اليوم، تعد شبكة الإنترنت أداة أساسية لتبادل الأفكار، وتحل محل العديد من أشكال التنظيم التقليدية، لذا علينا أن نستخدمها بعناية وعلى نطاق واسع، مع الاستفادة أيضًا من إمكانات الشبكات الاجتماعية[5].

الأهداف والإستراتيجية الرئيسية التي نريد تحقيقها

نريد المساهمة في إنشاء منظمة ثورية، من خلال الحوار العالمي حول ضرورة وجود وسيلة مشتركة لليسار العالمي. تسميتنا هي الأممية التقدمية للعمال والشعوب. منظمة يمكن للعمال، والعناصر غير المستقرة، والعوام، وكذلك القوى المناهضة للرأسمالية، والمناهضة للعنصرية، والإمبريالية، والمناهضة للتمييز على أساس النوع (ذكر/أنثى)، والمدافعة عن البيئة، وقوى العدالة المناخية أن تتعاطف معها.

نحن نجمع شبكة من المنظمات بما في ذلك الأحزاب التقدمية، وحركات التحرير الوطني الراديكالية، والحركات الاجتماعية للمضطهدين، بالإضافة إلى الأفراد الذين يلتزمون بالحد الأدنى من التضامن مع القضايا المختلفة.

كما يجب أن تكون المنظمة حركة سياسية تشربت النضال والتحركات العالمية، وتدعو إلى نظام إنتاج اشتراكي وبدائل للعولمة النيوليبرالية و"اضطراب السوق". وهو ما يعني بالضرورة إنشاء شبكة من المنظمات (الأحزاب التقدمية ذات القاعدة الشعبية، وحركات التحرر الوطني ذات المؤهلات الراديكالية، والحركات الاجتماعية التي تمثل العمال والسكان الأصليين) والشعوب.

وتتلخص أهدافنا الرئيسية: **أولاً**؛ في بناء مجتمع دولي قادر على استيعاب أفضل الدروس المستفادة من تجارب الماضي، فضلاً عن مناقشة نقد الأطراف المختلفة لإخفاقاتنا؛ فنحن بحاجة إلى القدرة على تطوير استجابات استراتيجية تتوافق مع الأشكال الجديدة للتنظيم، حتى نتمكن من حل أزمة رأس المال المعولم. وسيتطلب ذلك حوارًا عالميًا أكبر بكثير حول احتياجات اليسار وتطوير برنامج متسق (بما في ذلك العدالة

والإنصاف والتنمية البشرية والاحتياجات المحددة لبيئاتنا وثقافاتنا وقادر على معالجة القضايا الرئيسية في عصرنا مثل مسألة ظهور البنى التحتية الرأسمالية شبه الاحتكارية وكيفية تعميمها وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وإدارتها دوليًا).

وثانيًا؛ يجب علينا زيادة فعالية النضالات الوطنية التقدمية في جميع بلدان العالم من خلال تمهيد الطريق أمام هذه القوى للوصول إلى سلطة الدولة. "ومن ثم استخدام تلك السلطة لإجراء التحول الاجتماعي، ومشاريع السيادة، والدفاع عن سبل عيش الناس. ونتوقع أنه من خلال اتباع هذه العملية، أننا سوف نعيد إشعال التحول الاشتراكي عالمياً في القرن الحادي والعشرين، يهدف إلى الإدارة الذاتية للمجتمع، على كافة المستويات، وعندها فقط سنحقق شكلاً أرقى من الحضارة الإنسانية يتمحور حول تنمية تحكمها الشعوب. باختصار، تحقيق الوحدة في ظل التنوع ووضع أجندة مشتركة لنظام دولي عادل ومتعدد الأقطاب.

وتتلخص استراتيجياتنا الرئيسية في:

أولاً، في أقرب وقت ممكن، تقييم القوى المستعدة حقًا للانخراط في عملية التقارب حول برنامج مناهض للرأسمالية، ومناهض للنظام الأبوي، ومستدام بيئيًا، وأممي، وباختصار، برنامج ثوري. ومن ثم إيجاد طرق ديمقراطية لتحقيق المشاركة الكاملة لهذه القوى (الأشخاص والحركات والمنظمات التقدمية، وخاصة تلك التي تتمتع بخبرة النضال والاستعداد للقتال) من أجل إنشاء منظمة متجذرة في النضال الاجتماعي الحقيقي.

ثانيًا، بناء عملية تحليل ونقاش وجبهات عمل، باستخدام جميع وسائل الاتصال والرؤية المتاحة لجمع الأفكار من اليسار بشكل فعال وعقد اجتماع للهياكل اليسارية لتنسيق وجهات النظر وتطوير مفاهيم لنماذج وأفكار جديدة، وصولاً إلى الإطار الاستراتيجي العالمي والرؤية.

وسائلنا وأصولنا وقيودنا

ينبغي أن يكون الأصل الأساسي لهذه المبادرة هو وضوحها الأيديولوجي وقدرتها على جمع عدد لا بأس به من الشخصيات والتشكيلات والمنظمات، من وجهات نظر مختلفة وقواعد اجتماعية وقارات مختلفة. بناء على اعتقادها الجماعي في أننا بحاجة إلى بناء "مشتركاتنا"، وأن توحيد النضالات يمثل قوة وفرصة أيضًا. كشبكة، يجب أن تكون هذه المجموعة قادرة على تقديم الدعم المادي للأممية، وكذلك في تعبئة الجماهير (الفلاحين وجميع القوى العاملة) والعمل العام.

إن الحركة الاجتماعية التي يتم التفكير فيها من خلال السياق الحالي تتجاوز رؤية عالم جديد أكثر إنصافًا واستدامة وديمقراطية وتخطيطًا. ويجب أن تتحرك حتمًا "نحو إنسانية جديدة"، مع رؤية للعمال والشعوب "لخلق إنسان جديد" وطريقة جديدة للعيش والحضارة تطلق العنان للإمكانات المادية والروحية الكاملة للأفراد والبشرية. ويجب أن تحمل هذه الحركة تصورًا ثوريًا للإنسانية، حيث تحتل موضوعات التحرر وعدم الاغتراب مكانة مركزية.

ولأنه من المهم الاعتراف بالتحديات والقيود التي نواجهها داخليًا وخارجيًا، نوضحها هنا:

خارجيًا، من أجل التماس المزيد من العضوية والتحالف، نحتاج إلى أن يُنظر إلينا بوضوح على أننا مبادرة ثلاثية القارات، تنتشر في جميع القارات، وتقودها أفكار الطبقات الشعبية وحملاتها الملموسة. كذلك نحن بحاجة إلى الحصول على دعم تلك الحركات التي نشأت في القرن الماضي، وتتمتع بسلطة الدولة، كما أننا بحاجة إلى الحصول على دعم الدول والأحزاب المناهضة للإمبريالية.

وسوف نحتاج إلى بناء منصة شفافة وقوية لبناء العضوية والموارد، على أسس فردية ومؤسسية ووطنية ودولية. ومن خلال التغلب على حواجز اللغات والثقافات، سنحتاج إلى الحوار مع الجماهير بطريقة بسيطة وحازمة بكل الوسائل الممكنة: الدعاية المضادة للرأسمالية، والثقافة، والإقناع المنطقي والنضالي، والتعليم الدائم.

وعلى الصعيد الخارجي أيضًا، يتعين علينا بطبيعة الحال أن نواجه القمع ـ لأن الأمن يشكل قضية رئيسية نظراً لعدد الناشطين الذين اغتيلوا، وخاصة أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان والبيئة، وينظمون النقابات العمالية. إن وتيرة التغيير المطلوبة تعني أنه يجب علينا تحديد الحد الأدنى من الأهداف والوصول إليها في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، يتعين علينا أن نعمل على وقف عملية غسيل أدمغة حلفائنا الطبيعيين من قِبَل وسائل الإعلام القوية، وبعض الحركات الدينية، وشركات وسائط التواصل الاجتماعي الاحتكارية، وغيرها من مصادر الأخبار المزيفة. ويشكل هذا تحديًا كبيرًا في وقت تمت فيه شيطنة فكرة الاشتراكية.

داخليا؛ نحن بحاجة إلى تحسين قدرتنا المادية. وسيلتنا الداخلية الرئيسية للتنسيق هي اللجنة التوجيهية المخصصة والآلية الرئيسية هي التفاعل الافتراضي عبر الإنترنت - مما يقلل من نطاقها. نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لدعم وتشجيع المشاركة في العملية من خلال الانضمام إلى النضالات والممارسين. ولتحقيق هذه الغاية، يمكننا تشجيع اتخاذ الإجراءات المحلية. وتشمل القيود الداخلية أيضًا الارتباك الأيديولوجي والطائفية، والصراعات الشخصية على السلطة، والتوازن بين الجنسين، والحواجز اللغوية، وعدم الكفاءة الإدارية.

لذلك نحن بحاجة إلى شكل أكثر وضوحًا كمنظمة وثقافة عمل شاملة تنقل أيديولوجيتنا ورؤيتنا بشكل فعال بين الحركات والجماهير. نحن بحاجة إلى روح أكثر وضوحًا للعمل داخل منظمة لليسار الأممي. نحتاج أيضًا إلى ضمان الحفاظ على قاعدة جماهيرية شعبية وعدم اعتبار التعليم العالي شرطًا أساسيًا، الأمر الذي من شأنه أن يحصر المنظمة في "الطبقات الوسطى" المتعلمة. وسوف نرحب في المستقبل ترحيبًا حارًا بالدعم الماهر من المترجمين الملتزمين والعاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، والمهندسين والمتصلين المحترفين في وسائل التواصل الاجتماعي وما إلى ذلك.

الهيكل المحتمل وعملية صنع القرار

بشكل عام، يجب أن ندرك حدودنا ونكيف طريقة عملنا وفقًا للوضع المتغير. ويجب تقييم الوسائل والأصول والقيود بشكل جماعي. **وداخليًا**؛ يجب الحصول على الموارد المادية من الأحزاب والحركات التي ستشكل

هذه الأممية في نهاية المطاف، من خلال اجتماعات الحركات حسب المنطقة والبلد وأيضاً الموضوع؛ سواء شخصيًا أو افتراضيًا.

إن أساس عملية انتخاب الممثلين، ومناقشة القضايا الرئيسية، واتخاذ القرارات التنظيمية يجب أن يرتكز على الأشخاص - الأفراد الذين يمثلون القضية ويجسدونها ويتصورونها مسبقًا. على سبيل المثال، قادة الطبقة العاملة، المتجذرون بشكل رئيسي في الجنوب العالمي؛ الحركات المحلية والإقليمية والدولية، والعابرة بين الدول، وشبكات الناشطين الوطنيين، والحملات القائمة.

وسوف نسعى إلى التحالف مع الأحزاب اليسارية التي لديها ممارسة فك الارتباط[6]؛ أي مكافحة المركزية الأوروبية والفيروس الليبرالي. وقد نتمتع أيضًا بدعم الدول المناهضة للإمبريالية طالما تم الحصول على الضمانات المناسبة للفكر والعمل المستقل.

يذكر أنه في البداية، قامت لجنة توجيهية متخصصة بمناقشة السياسات ورسم خرائط الطريق مع الحرص على الأساس التطوعي. وسيقومون بتنفيذ الخطوات المقررة وتوزيع العمل على الجميع، حتى ننجح في مأسسة لجنتنا، ووضع نظامها الأساسي وقواعد اتخاذ القرار فيها.

وينبغي أن تتألف الأممية المؤقتة، بما في ذلك لجنتها التوجيهية، من أفراد يمثلون المنظمات بشكل واضح وصريح، مع وضع أحكام في الوقت نفسه لشيء على غرار "مجلس المستشارين"، وهو تجمع يتكون من صانعي الرأي الرئيسيين من جميع أنحاء العالم والذين يتمتعون باحترام واسع النطاق ويمكنهم إضافة قيمة إلى مداولات الأممية.

بمجرد أن يكون لدينا الحد الأدنى من الهيئة المؤسسية واللوائح الداخلية، فسوف نقوم بشكل ديمقراطي بإنشاء "منظمة" هرمية قابلة للإلغاء، ولكنها ستكون لا مركزية، قادرة على العمل بشكل متقاطع وأفقي، وهو ما يستدعي استكشاف نظام التصويت المرجح للتمييز بين:

1) المثقفين اليساريين الراديكاليين العضويين،

2) المؤسسات (الحزبية والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية - ومراكز تبادل المعلومات، والمنظمات المجتمعية، والحركات الاجتماعية)،

3) حصص العمال حسب البلد، والعاطلين عن العمل والبروليتاريا،

4) ممثلي الدولة.

على سبيل المثال، من الممكن أن يمتد هذا الدستور الرباعي ليشمل كافة هيئاتنا وجمعياتنا، التي سيتم تقسيم حقوق التصويت الخاصة بها وفقًا لخطوط المنظمة الدولية للعمل (The International /ILO Labour Organization).

وينتخب المجلس، خلال مدة سيتم تحديدها، ليكون هو المجلس العام، وهو الهيئة التي تنفذ القرارات وتضع القواعد، بالإضافة إلى لجنة تنفيذية قابلة للاستئناف. ويمكن أن تعمل هذه الأخيرة كأمانة تنفيذية وتتكون من مفوضين من مختلف الإدارات، بما في ذلك الإدارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاتصالات والثقافية والنوعية (ذكر/أنثى) والشباب وما إلى ذلك. ويعمل المجلس العام على أساس الإجماع، ويتم اتخاذ جميع القرارات الأخرى بأغلبية الأصوات. أو على الأقل، يتم اتخاذ القرارات الرئيسية للجمعية الأممية بأغلبية الأصوات.

التواصل مع الشخصيات الدولية الأخرى، والأحزاب السياسية، والحركات، والنقابات العمالية، والجمعيات، والأفراد... الذين يشاركوننا قيمنا وأهدافنا

بعد الانتهاء من بياننا، يصبح بوسعنا أن نعقد اجتماعًا عالميًا بشأن القضايا الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين. وينبغي لجميع المشاركين أن يفهموا أنهم يشاركون في عملية بناء أممية، وليس أممية جاهزة للقرن الحادي والعشرين. وبدون مشاركة الأحزاب والحركات ذات السجل الشعبي المثبت والمناهض للإمبريالية، لا يمكننا الحصول على ما يكفي من التمويل للمضي قدمًا. ولذلك، يجب علينا أن نضع قائمة بالشبكات الرئيسية التي يمكن التجنيد منها. ويجب أن يستخدم هذا التواصل استخدامًا استراتيجيًا للموارد المحدودة، من خلال الاعتماد على تقييم أولويات حركات الطبقة العاملة الثورية من حيث صلتها بالاقتصاد السياسي العالمي والثقافة السياسية العالمية. كما يجب علينا أن نقيم لقاءات موازية مع المنظمات الأخرى التي تهدف إلى الأممية، وذلك لمناقشة إمكانات التقارب، دون أن تستوعبها النزعات الانتهازية.

كما ينبغي التعامل مع الأفراد والأحزاب والحركات والنقابات بنفس الطريقة. علاوة على ذلك، ينبغي استخدام الاتصال المباشر من خلال التعارف الشخصي بشكل كامل لدعوة الرفاق للمشاركة في الرحلة، لأنه يظل الوسيلة الأكثر كفاءة تحت تصرفنا. وينبغي لنا أن ننشئ موقعًا إلكترونيًا لعملية البداية، ونستخدمه لتوفير المعلومات بالإضافة إلى وسائل تبادل الاتصالات. كما ينبغي إنشاء فريق توعية وجعله مسؤولاً عن تحديد الشراكات التابعة المحتملة والاتصال بها.

ويأتي هذا فضلاً عن حتمية تنظيم "جولات نقاشية" لنقل ممثلي لجنة التخطيط إلى بلدان مختلفة حيث يمكنهم التواصل مع المشاركين المحتملين. وينبغي رعاية المؤتمرات افتراضيًا وشخصيًا حيثما أمكن، لمناقشة القضايا التي نتوقع أن تعالجها الأممية.

---

[1] أممية العمال والشعوب

[2] ويشمل آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية

[3] الطبقة التي تتولد بعد تحول اقتصاد العالم من اقتصاد تنافسي إلى اقتصاد احتكاري، وهي الطبقة التي لا تملك أي وسائل إنتاج وتعيش من بيع مجهودها العضلي أو الفكري.

[4] الفئات الدنيا، أو القعر الاجتماعي، وهي الطبقة التي تكون في مرتبة دون الطبقة العاملة، والذين لا يحظون بنوع من الوعي، وغير مفيدين في العملية الإنتاجية أو اجتماعيًا، ولا فائدة منهم في النضال الثوري، وربما يمثلون عائقًا أمام تحقيق مجتمع لا طبقي.

[5] شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وx، وغيرها من الشبكات الاجتماعية المنتشرة عبر الإنترنت.

[6] مصطلح سياسي ويعني فك الوحدة الهيكلية والوظيفية لمؤسسات موحدة بين دولتين أو دول عدة.